

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(27)/2
9 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السابعة والعشرون

جنيف، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا في التسعينات:
الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير من إعداد الأمين العام للأونكتاد

المحتويات

الصفحة

٤	 مقدمة
٤	 البحث والتحليل في مجال السياسة العامة
	ألف - نظر مجلس التجارة والتنمية في إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة
٤	 الجديد لصالح أفريقيا
٥	 باء - تقرير عام ٢٠٠١ بشأن أقل البلدان نموا
٥	 القضايا القطاعية
٥	 ألف - التجارة الدولية
	١ - البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة
	التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المتعلق بنخبة من أقل البلدان
٥	 نموا والبلدان الأفريقية الأخرى (البرنامج المتكامل)
	٢ - الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم أقل البلدان
١٠	 نموا في أنشطتها التجارية والمتصلة بالتجارة
١١	 ٣ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
	٤ - برنامج المساعدة التقنية التي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١١	 والأونكتاد في تقديمها إلى أفريقيا
١٢	 ٥ - السلع الأساسية
١٤	 ٦ - التدريب البحري
	٧ - برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية
١٤	 (برنامج التدريب التجاري)
	٨ - مشروع التعاون التقني بشأن الوصول إلى الأسواق، والقوانين
١٥	 والأفضليات التجارية

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٦	 تنمية الخدمات	باء -
١٦	 البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات	١ -
١٧	 برنامج النقاط التجارية	٢ -
١٧	 النظام الآلي للبيانات الجمركية	٣ -
١٨	 التجارة الإلكترونية	٤ -
١٨	 النقل	٥ -
١٩	 التأمين والمالية	٦ -
١٩	 النقل المتعدد الوسائط وتيسير التجارة	٧ -
٢٠	 الدين وإدارة الدين	جيم -
٢٠	 نادي باريس	١ -
٢١	 مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٢ -
٢١	 نظام إدارة الديون والتحليل المالي	٣ -
٢٢	 الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع	دال -
٢٢	 الاستثمار	١ -
٢٤	 تنمية المشاريع	٢ -
	 البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن العولمة	هاء -
٢٦	 والتحرير والتنمية البشرية المستدامة	
٢٦	 المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا	واو -

مقدمة

١- يذكر أن مجلس التجارة والتنمية ينظر كل سنة في دورة من دوراته التنفيذية، في تقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وهذه الوثيقة هي الحلقة الخامسة في سلسلة منذ الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس. وتقدم نظرة عامة عن فحوى البحوث والتحليلات التي أجراها الأونكتاد فيما يتعلق بالتنمية الأفريقية، فضلا عن ملخص بالأنشطة المحددة، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في كل قطاع يندرج في ولاية الأونكتاد. وهذا التقرير يكمل ويستوفي المعلومات المتعلقة بالأنشطة المشار إليها في الوثيقة TD/B/EX(25)/2، المقدمة إلى الدورة التنفيذية الخامسة والعشرين للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

البحث والتحليل في مجال السياسة العامة

ألف- نظر مجلس التجارة والتنمية في إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لصالح أفريقيا

٢- أعدت أمانة الأونكتاد، لنظر المجلس في هذا البند في دورته السابعة والأربعين، تقريراً عن "التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا". ويبين التقرير أن النمو في أفريقيا يظل شديد التقلب والبطء إلى حد تتعذر معه الزيادة سواء في المستويات المعيشية أو في المدخرات المحلية. وبما أن التدفقات الرأسمالية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، تتخلف عن النمو بدلا من أن تكون هي المحرك له فإن المهمة المتمثلة في فجوة الموارد تقع حتما على عاتق التمويل الرسمي. وكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في انخفاض النمو والفقر يتطلب أمورا منها ضخ متواصل للتمويلات الخارجية بمبالغ كبيرة بما يكفي (ضعف التدفقات الراهنة للمساعدة الإنمائية الرسمية) لإعطاء دفعة قوية للمنطقة من أجل تسريع وإدامة النمو بمستويات أعلى من مستوياته الماضية، وبالتالي خفض الاعتماد على المعونة في المستقبل. وأسفرت المناقشات الجارية في مجلس التجارة والتنمية بمشاركة الخبراء، عن اعتماد استنتاجات متفق عليها بشأن العديد من الجوانب السالفة الذكر .

٣- وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ١٨٢/٥٥ المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إلى الأمين العام أن يكفل شروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الإعداد لعملية الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في المجالات المشمولة بولايته لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وحددت الجمعية العامة المجالات التالية على وجه الخصوص: التنوع والقدرة على الإمداد، وتدفقات الموارد والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الأوراق المالية. وفرص الحصول على التكنولوجيا، مع التركيز بوجه خاص على قضايا التجارة الأفريقية. وتعكف الأمانة، فيما يتعلق بما

ذكر أعلاه، على وضع تحليل لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا لكي ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والأربعين والجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

٤- وفي إطار مواصلة تنفيذ المشروع الذي تموله حكومة اليابان بشأن التنمية الاقتصادية والديناميات الإقليمية في أفريقيا: العبر المستخلصة من تجربة شرق آسيا، عقدت حلقة عمل عن "إدارة التدفقات الرأسمالية: التجارب والآثار المقارنة بالنسبة لأفريقيا"، استضافتها الحكومة المصرية في القاهرة في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١. وضمت حلقة العمل هذه مشاركين من ١٤ بلدا أفريقيا^(١) وسبعة خبراء قدموا بحوثا أعدت لذلك الغرض. وغطت حلقة العمل مسائل من قبيل التدفقات الرأسمالية، والدين العام وإدارة الاقتصادات الكلية، والتجارب الخاصة بتحرير حساب رأس المال وإدارته وقطاع الشركات. وستوضع نتائج هذه الحلقة أمام مجلس التجارة والتنمية وسوف تقوم الأمانة بنشر الوثائق الخاصة بها.

باء- تقرير عام ٢٠٠١ بشأن أقل البلدان نموا

٥- سوف يستعرض الجزء الأول من تقرير عام ٢٠٠١ بشأن أقل البلدان نموا التطورات الأخيرة في هذه البلدان، بما في ذلك الاتجاهات في تدفقات المعونة الخارجية، والمديونية الخارجية، وتخفيف عبء الديون والتجارة الخارجية. وسيركز الجزء الثاني على قضايا محددة في مجال الحد من وطأة الفقر في أقل البلدان نموا، والسبل الممكن اتباعها في التخفيف من حدة الفقر من خلال استراتيجية إنمائية تركز على تعزيز القدرات الإنتاجية، ودور الإجراءات الدولية في الحد من الفقر.

القضايا القطاعية

ألف- التجارة الدولية

١- البرنامج المتكامل للمساعدة التقنية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المتعلق بنخبة من أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية الأخرى^(٢) (البرنامج المتكامل)

(أ) تقييم منتصف المدة

٦- أجرى فريق خارجي يتألف من مستشارين وممثلين عن الأسرة المانحة تقييما للبرنامج المتكامل في عام ٢٠٠٠. وقد تم تلخيص التقييم العام هذا في الفقرة المستنسخة أدناه:

"كان البرنامج المتكامل جهداً رائداً في تناول مشكلات أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية الأفقر حالاً في علاقاتها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهو يشكل بهذه الصفة أداة لمعالجة القضايا الأساسية في مجال التجارة والفقر، على الرغم من أنه ثمة ضرورة لإضفاء المزيد من الوضوح على هذا الجانب. ومن النادر جداً أن تضم ثلاث وكالات متعددة الأطراف جهودها في محاولة مشتركة للقيام بالبرمجة المشتركة للمساعدة التقنية في أي ميدان من الميادين. وعلى الرغم من تزايد التعاون والتآزر بين الوكالات، فإن البرمجة المشتركة تعد حدثاً نادراً بالفعل. وبالتالي فإن البرنامج المتكامل هذا يشكل أسلوباً مبتكراً لتقديم المساعدة التقنية. وقد أسفرت التجارب في تطبيق هذا البرنامج حتى الآن عن فهم متعمق واسع النطاق لمنهجيات وآليات المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة".

٧- واقترح فريق التقييم أيضاً توسيع نطاق البرنامج ليضم عدداً أكبر من البلدان الأفريقية. وأعرب رئيس المجموعة الأفريقية في جنيف، في وقت لاحق، وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير، عن اتفاق رأي المجموعة مع تقرير التقييم. واعتبرت المجموعة أن من بين الإسهامات الجديرة بالملاحظة التي تمخض عنها المشروع ما يلي: "تنمية الموارد البشرية؛ وتعميق فهم قضايا النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وتيسير الإعداد للاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية؛ وتوفير الأساس اللازم لوضع استراتيجيات قطاع الصادرات في البلدان المستفيدة؛ ورفع مستوى القدرات في مجالي الجمارك والمعايير وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص بخصوص قضايا النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وإيجاد موقف أكثر إيجابية إزاء هذا النظام وتجاه منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص؛ وإسهام النظام في الجهود الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية في البلدان المستفيدة". وطلبت المجموعة الأفريقية في النهاية إلى البلدان المانحة النظر بعين الاعتبار للحاجة إلى الإبقاء على فترة دعم دنيا من أجل تدعيم المنافع المترتبة على هذا المشروع.

(ب) أنشطة البرنامج المتكامل

'١' دعم مؤسسات النظام التجاري المتعدد الأطراف: اللجان المؤسسية المعنية بمنظمة التجارة العالمية

٨- الغرض الرئيسي من اللجان المشتركة بين المؤسسات هو التكفل بتنسيق وإدارة آليات السياسات التجارية الوطنية من أجل تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والتحضير للمفاوضات التجارية بهدف تعزيز مشاركة البلد المعني مشاركة فعالة في النظام واستخلاص أقصى قدر ممكن من المنافع منه. وتبذل الجهود الآن لإعادة تنشيط اللجان المشتركة بين المؤسسات. وسيتم ذلك بإيفاد مستشارين دوليين إلى الميدان، حيث يساعدتهم مستشارون وطنيون هناك. وسيتم النظر في الدراسات ذات الصلة في لقاءات وطنية لهذه اللجان واجتماعات إقليمية رفيعة المستوى في غرب أفريقيا وشرق أفريقيا على التوالي.

'٢' المساعدة المقدمة للجمارك

٩- الغرض من هذا النشاط مساعدة هيئات الجمارك الوطنية على تنفيذ القواعد الجديدة للنظام التجاري المتعدد الأطراف بشأن قضايا الجمارك وخصوصا اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تقدير الرسوم الجمركية وقواعد المنشأ. وقد أسهم البرنامج المتكامل إسهاما كبيرا من خلال أنشطته في معظم البلدان الأعضاء، بما في ذلك تدريب عدد كبير من الأشخاص بعقد حلقات عمل دون إقليمية ومن خلال التدريب المحلي. وقد استفادت حتى الآن سبعة بلدان من هذا التدريب. والمثال الجدير بالذكر في هذا المضمار هو كينيا، حيث تلقى زهاء ٦٠٠ من موظفي الجمارك وموظفي القطاع الخاص تدريباً محلياً.

'٣' تعديل القوانين واللوائح

١٠- الغرض من هذا النشاط هو اتساق التشريعات الوطنية في البلدان التي ينطبق عليها البرنامج المتكامل بتقيد مع قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقاته. وقد أسهمت الأنشطة بصورة متواضعة، من خلال المساعدة على حصر المراسيم والقوانين، وتوفير التشريعات النموذجية، وتيسير صياغة التشريعات. وكان البرنامج المتكامل بمثابة حافز للتعاون دون الإقليمي أيضاً، وذلك من خلال تبادل الخبرات في مجال إصلاح التشريعات المتصلة بالتجارة، كما يتبين من مبادرة أوغندا لاستضافة الحلقة الدراسية دون الإقليمية بشأن تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

'٤' المراكز المرجعية

١١- تم إنشاء مركزين أو ثلاثة مراكز مرجعية في كل بلد لتوفير الوثائق والمعلومات عن النظام التجاري المتعدد الأطراف للمسؤولين، والأوساط التجارية، والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام وعامة الجمهور. وتم تزويد معظم هذه المراكز بالوثائق ذات الصلة من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية.

'٥' إدارة المعلومات التجارية

١٢- يهدف هذا النشاط إلى الإسهام في تدعيم خدمات المعلومات التجارية الوطنية. وتم في إطار البرنامج المتكامل، إيفاد المستشارين إلى الميدان لإجراء الدراسات ذات الصلة وعقد حلقات عمل وطنية لهذا الغرض. لكنه لم ييسر القيام بأية أنشطة من هذا القبيل في كوت ديفوار وكينيا بسبب القيود المالية. ويخطط للاضطلاع بالمزيد من الأنشطة لإقامة شبكة وطنية تضم منتجي المعلومات التجارية ومقدميها. ويجري النظر حالياً في إنشاء نقاط تجارية في إطار خدمات المعلومات التجارية الأوسع نطاقاً.

'٦' الشركاء في برنامج الربط الشبكي والشبكات الوطنية

١٣- يرمي هذا النشاط إلى إنشاء مرفق للاتصال والنقاش يربط من خلال الإنترنت بين شبكات التدريب والمراكز المرجعية التابعة للبرنامج المتكامل، علاوة على المؤسسات الموجودة في جنيف. وقد استكملت دراسات الجدوى، وتصميم واختبار النموذج الأولي وانتقاء الجهة المنتجة لبرامج الحاسوب. ووجه القلق الرئيسي هنا هو تكلفة واستدامة هذا النوع من الآليات في أعقاب نتائج البرنامج المتكامل.

'٧' تنمية الموارد البشرية وتحسين المعارف المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف

١٤- تم الاضطلاع بعدد وافر من الأنشطة في هذا المجال. ولعل هذا النشاط، من حيث تخصيص الموارد، أكبر وأهم الأنشطة على الإطلاق فيما يتعلق بالحصائل الناجمة عنه واحتمالات المزيد من التوسع فيه. وتم إجراء عدة أنواع من أنشطة التدريب - ثلاث حلقات دراسية في جنيف، وقراءة ٢٠ حلقة دراسية دون إقليمية بشأن مواضيع متخصصة وبعض التدريب المحلي. وتتفق الحكومات والمشاركون عموماً على أن الحلقات الدراسية المنعقدة في جنيف أسهمت إسهاماً قيماً في فهم النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما لأنه تم في هذه الحلقات تدريب عدد كبير من الأشخاص، قاموا بدورهم بتدريب آخرين على المستوى المحلي. وقوبلت الحلقات الدراسية دون الإقليمية بتقدير شديد أيضاً لأنها ساعدت على تدريب زهاء ٤٠٠ شخص في مختلف الميادين المتخصصة.

١٥- ويتم اتخاذ الإجراءات حالياً لإنشاء شبكات المدربين المحليين. غير أنه باستثناء كينيا وأوغندا، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ، لم يكن التدريب المحلي واسع النطاق في بلدان أخرى، بالنظر إلى أن التمويل يظل مشكلة رئيسية في هذا المضمار.

'٨' الدراسات العامة والندوات الوطنية

١٦- أجريت دراسات بشأن أثر النظام التجاري المتعدد الأطراف على بلدان محددة. وتم استكمال أربع منها على الأقل. وكانت الدراسات المتعلقة بشرق أفريقيا وغانا تبعث على الارتياح، بيد أن تلك المتصلة ببلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية لم ترق إلى المعايير المطلوبة وهي قيد المراجعة والتنقيح الآن. كما استكملت الدراسات المتصلة بسياسة نقل التكنولوجيا بالنسبة لأربعة بلدان ناطقة بالإنكليزية.

١٧- وتشير القرائن إلى أن الندوات الوطنية كانت لها أهميتها في رفع مستوى الوعي بقضايا النظام التجاري المتعدد الأطراف على المستوى القطري. كما أنها تشكل مدخلات مفيدة في عملية إعادة النظر في دراسات أثر النظام التجاري المتعدد الأطراف والمضي في تحسين مصفوفات التصدير وعمليات رسم استراتيجيات قطاع

الصادرات. وكانت الندوات مفيدة أيضا في مساعدة هذه البلدان على الإعداد للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية.

'٩' الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية

١٨ - قام مركز التجارة الدولية حتى الآن بإعداد مصفوفات التصدير بخصوص المنتجات والأسواق ذات الأولوية. وتم بحث هذه التقارير في الندوات الوطنية وظهر اتفاق في الآراء الآن بشأن أولويات تنمية قطاع التصدير. ومن الواضح أن هذا النشاط يعتبر ذا أولوية عليا في الكثير من البلدان. وبالتالي يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لتدعيم وتحسين النتائج المحققة حتى الساعة. واعتبرت مصفوفات التصدير التي تم وضعها ذات نوعية عالية على وجه العموم.

'١٠' الأسرار التجارية - كتاب الأجوبة المتعلقة بالصادرات

١٩ - يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة على هذا الدليل في عدة بلدان. وتضطلع بهذه المهمة منظمات تنشيط التجارة بصورة تكاد تكون حصرية.

'١١' تمويل الصادرات

٢٠ - يتم حاليا الاضطلاع بمهمتين هما: تكييف الدليل العام "كيف تتعامل مع المصارف" وفق الاحتياجات الفردية لبلدان البرنامج المتكامل، وإجراء دراسات تحليلية لترتيبات تمويل الصادرات.

'١٢' إدارة الجودة وتغليف الصادرات في سياق النظام التجاري المتعدد الأطراف

٢١ - الهدف من هذا النشاط هو دعم إنشاء نقاط استفسارات وطنية ضمن هيئات المعايير الوطنية. ويتعين على نقاط الاستفسارات الوطنية توفير المعلومات ذات الصلة بالاتفاق المتعلق بالحوجز التقنية للتجارة والاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير الصحية والصحة النباتية. وقد زود البرنامج المتكامل مختلف مكاتب المعايير الوطنية بالمعدات، ونظم جولات دراسية لموظفيها وأتاح سبل الوصول إلى مجموعة "معهد المعايير الألماني العالمية". وهي قاعدة بيانات تضم معلومات عن المعايير، وضعها معهد المعايير الألماني في برلين. وقد لقي الإسهام الذي قدمه البرنامج المتكامل تقديرا عميقا لدى مكاتب المعايير هذه.

٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لدعم أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية والمتصلة بالتجارة

٢٢- في أعقاب المقترحات التي وردت في العام الماضي في بيان مشترك لرؤساء الوكالات الرئيسية الست للإطار المتكامل من أجل تحسين تنفيذ هذا الإطار، جرت متابعة هذه المقترحات متابعة مكثفة. وقامت الوكالات بهذه المتابعة على مدى الستة أشهر الماضية ضمن الاجتماعات العادية للفريق العامل المشترك بين الوكالات في جنيف. ومع ممثلي الجهات المانحة وأقل البلدان نمواً المتواجدين في جنيف. وقدمت تقارير مرحلية عن مختلف مبادرات المتابعة وتمت مناقشتها في اللجنة الفرعية التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بأقل البلدان نمواً وفي المجلس العام للمنظمة. وكانت المقترحات الأساسية الثلاثة التي تركز عليها النقاش هي:

- إدماج الأولويات التجارية ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية والحد من وطأة الفقر في أقل البلدان نمواً؛
- إنشاء صندوق استثماري للإطار المتكامل والسعي للحصول على دعم وتبرعات الجهات المانحة له للمساعدة على هذا الإدماج ووضع البرامج والمشاريع وتنفيذها؛
- تشكيل لجنة توجيهية للإطار المتكامل تقوم بالإشراف على السياسة العامة وتعمل كمنتدى لمواصلة تقييم التقدم المحرز. بمزيد من المساءلة والشفافية والإحساس بالملكية.

٢٣- واتفق جميع من يعينهم الأمر على وجوب إدماج الأولويات التجارية لأقل البلدان نمواً ضمن استراتيجياتها الإنمائية العامة. ونظمت الوكالات الرئيسية الست بصورة مشتركة في هذا السياق بالذات حلقة دراسية للإطار المتكامل بشأن "مدى صلاحية إدماج التجارة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية القطرية من ناحية السياسة العامة - وجهات نظر أقل البلدان نمواً". عقدت في جنيف من ٢٩ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وكان الغرض من هذه الحلقة تعميق تفهم الفكرة والعملية وتوفير أدوات لإدماج التجارة أيضاً. وستشكل نتيجة هذه الحلقة تدخلاً من مدخلات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً باعتبارها المساهمة المشتركة من جانب الوكالات الرئيسية الست.

٢٤- وقامت اللجنة الفرعية التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بأقل البلدان نمواً، على سبيل تطبيق ترتيبات التنفيذ الجديدة بصورة عملية وملموسة، باعتماد المخطط النموذجي للإطار المتكامل في دورتها الثالثة والعشرين المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١. وسيساعد هذا المخطط البلدان التي أقامت الدليل على أن خيارها والتزامها الصريح هو إدماج "فصل التكامل التجاري" كجزء من استراتيجياتها الإنمائية العامة مثل "ورقات استراتيجية الحد من الفقر" أو "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية". وتتوخى شروط المخطط إنشاء صندوق استثماري

للإطار المتكامل يضم شباكين (للإسهامات المخصصة وغير المخصصة على التوالي)، ولجنة توجيهية للإطار المتكامل معنية بالمبادئ التوجيهية في ميدان السياسة العامة ومراقبتها، وتنسيق ورصد وتقييم التقدم الذي يحرزه الإطار المتكامل، وفريق عامل مشترك بين الوكالات لأداء وظائف الصندوق الاستثماري التي تشمل تبادل المعلومات، وتنسيق المناسبات، وإعداد برنامج العمل والميزانية وترتيب تسلسل الأنشطة. وستكرس موارد الصندوق الاستثماري لمساعدة أقل البلدان نمواً على وضع إطار تحليلي وإطار للسياسات العامة من أجل إدماج التجارة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ووضع مقترحات محسوبة التكاليف بخصوص البرامج والمشاريع. وتم في بادئ الأمر إقرار مخطط نموذجي لثلاثة من أقل البلدان نمواً - كمبوديا ومدغشقر وموريتانيا. ووصلت التبرعات المعلنة من جانب الجماعة الأوروبية والدانمرك وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والسويد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لهذا الصندوق الاستثماري إلى ٤,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسيتم في ضوء الدروس المستخلصة من المخطط النموذجي هذا، النظر في توسيع نطاقه ليضم بلداناً أخرى من أقل البلدان نمواً.

٣- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

٢٥- تلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ٢٩ برنامج عمل وطنياً من أقل البلدان الأفريقية نمواً حتى منتصف آذار/مارس ٢٠٠١. وكانت تسعة من هذه البرامج قد أقرت من جانب الحكومات (إريتريا وبنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وزامبيا والسودان وغينيا وملاوي). ومن المتوقع أن يتم إقرار البرامج العشرين المتبقية قريباً.

٢٦- وقدم الأونكتاد الدعم لأقل البلدان الأفريقية نمواً في إعداد برامج العمل الوطنية هذه من خلال خدمات المنسقين الإقليميين والمكاتب القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى سبيل الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي ينعقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، تم ترتيب عدد كبير من المناسبات التي تناولت القضايا الموضوعية التي سيببحثها المؤتمر، بما فيها التجارة، والاستثمار، ومنظور الجنسين، والسياحة، وتنوع السلع الأساسية، إلخ. وشارك الأمين العام للأونكتاد في الكثير من هذه الأنشطة، وترأس الأعمال التحضيرية الوزارية الأفريقية للمؤتمر التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا.

٤- برنامج المساعدة التقنية التي يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد في تقديمها إلى أفريقيا

٢٧- اضطلع الأونكتاد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الاقتصادي الأفريقي/منظمة الوحدة الأفريقية إضافة إلى عدة تجمعات دون إقليمية، بإجراء عدة دراسات،

وعقد حلقات عمل وإرسال بعثات استشارية تتعلق بالبلدان الأفريقية جنوب الصحراء بشأن جدول المفاوضات الأصلي لمنظمة التجارة العالمية الذي يغطي الزراعة والخدمات. وتم تنظيم حلقتي عمل دون إقليمييتين بشأن التجارة في الخدمات، اعتمدتا على دراسات أجريت في إطار البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات، وذلك في آذار/مارس لبلدان اتحاد شرق أفريقيا (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا)، إضافة إلى إثيوبيا، إريتريا، بوروندي ورواندا، وفي حزيران/يونيه لبلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي على التوالي. وعقدت ثلاث حلقات عمل، على التوالي، بشأن '١١' الزراعة والعلاقات التجارية بين منطقة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق كوتونو في تشرين الثاني/نوفمبر (بروكسل، بلجيكا)؛ '٢٠' والمفاوضات بشأن الخدمات بتكليف من منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/نوفمبر (جنيف، سويسرا)؛ '٣٠' والقضايا المستجدة في منظمة التجارة العالمية (بورت لويس، موريشيوس). وتم إعداد عدة ورقات تقنية قطاعية ومواضيعية ومناقشتها في هذه الحلقات، وسيتم جمعها ونشرها في عام ٢٠٠١. وأرسلت بعثات استشارية بشأن مشاركة أفريقيا في المفاوضات التجارية الدولية، بناء على طلب الجهات المعنية، إلى: '١١' الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى بشأن أدوات تنشيط التجارة والتقييم في أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر (دوالا، الكاميرون)؛ '٢٠' والمؤتمر الثالث لوزراء التجارة في الاتحاد الاقتصادي الأفريقي/منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في أيلول/سبتمبر (القاهرة، مصر)؛ '٣٠' والاجتماع الوزاري الثالث لوزراء التجارة في منطقة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ المنعقد في كانون الأول/ديسمبر (بروكسل، بلجيكا).

الأثر

٢٨ - كان لإيجاد مخزون من المعلومات الاقتصادية بخصوص مصالح أفريقيا التجارية والإنمائية الحاسمة الأهمية في سياق المفاوضات التجارية الدولية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية أهمية حيوية بالنسبة للبلدان الأفريقية في إطار عملية مفاوضات منظمة التجارة العالمية ومنطقة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. والأمل معقود على استمرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل هذا النشاط بالتعاون مع الأونكتاد وخصوصا في سياق التحضير للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ومتابعته.

٥ السلع الأساسية

(أ) التنويع والتنمية المرتكزة على السلع الأساسية

٢٩ - تعتبر البلدان الأفريقية أول المستفيدين من مشروع "بناء القدرات من أجل التنويع والتنمية المرتكزة على السلع الأساسية"، الذي يتطابق مع المبادئ المبينة في "الإطار التنفيذي للعمل المتعلق بتنويع الاقتصادات الأفريقية"

(انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة TD/B/EX(25)/2). ومن أصل حلقات العمل الإقليمية السبع المزمع عقدها في إطار هذا المشروع، خصصت أربع لأفريقيا، تم بالفعل عقد اثنتين منها.

٣٠- وركزت حلقة العمل الأولى على التنوع في اقتصادات المعادن الأفريقية، التي انعقدت في كيب تاون من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ووضع المشاركون فيها توصيات بشأن: '١' كيفية اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى قطاع التعدين والإبقاء عليه؛ '٢' وكيفية ضمان تحول قطاع التعدين إلى محرك للنمو وطرق إدارة إيرادات التعدين؛ '٣' والإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى المحلي من أجل التنوع والتنمية في المناطق التي تعتمد على التعدين، وكان الأثر الفوري الذي تمخضت عنه هذه الحلقة ورود طلبين من بلدين أفريقيين بخصوص أنشطة متابعة محددة.

٣١- وانعقدت حلقة العمل الثانية في باماكو من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ للبلدان الناطقة بالفرنسية، وتركزت على تنوع وتطوير قطاع البستنة في أفريقيا. ورويت عدة قصص عن تحقيق النجاح في تنمية قطاع البستنة وقدمت مناهج تعليمية بشأن جوانب هامة من تجارة محاصيل البستنة مثل اللوجستيات والجودة والاهتمامات الصحية في البلدان المستوردة والتمويل المنظم. وشملت التوصيات الموجهة إلى الحكومات الأفريقية والقطاع التجاري والمجتمع الدولي قضايا تتعلق بـ: '١' الفعالية التنظيمية؛ '٢' وقطاع البستنة الأفريقي والأسواق؛ '٣' والمتطلبات من التمويل.

٣٢- وتعلق حلقتا عمل أخرتان يزعم عقدهما بخصوص أفريقيا بالتنوع والتطوير في قطاع البستنة للبلدان الناطقة بالإنكليزية (نيروبي، ٢٩-٣١ أيار/مايو ٢٠٠١) وتوسيع نطاق التجارة وتمويل قطاع مصائد الأسماك في أفريقيا تعقد في خريف عام ٢٠٠١، وسيتم تحديد مكان انعقادها فيما بعد.

٣٣- وفي محاولة لتعزيز الشفافية وتيسير التفاعل بين جمهور عريض تم افتتاح نافذة مكرسة في منفذ الانفوكوم وعنوانها (<http://www.unctad.org/infocomm/diversification/>). ويتم حاليا عرض جداول الأعمال والمواد المطلوبة لهاتين الحلقتين الإقليميتين على هذا الموضوع.

(ب) إدارة المخاطر والتمويل المنظم للسلع الأساسية

٣٤- انعقد المؤتمر الأفريقي الخامس لتجارة وتمويل النفط والغاز في آذار/مارس ٢٠٠٠ في أكرا، غانا. وشارك فيه قرابة ١٢٥ شخصا من كافة أرجاء أفريقيا، من بينهم عدة وزراء ومسؤولين بارزين من معظم شركات استيراد وتصدير البترول الأفريقية. وتناول المؤتمر، الذي تم تمويله برعاية القطاع الخاص وحكومة غانا، التواصل بين قطاعي النفط والمال والتوقعات المتصلة بالتنقيب عن النفط في المنطقة المغمورة في خليج غينيا. وتم تدريب المشاركين على إدارة المخاطر بالتعاون مع بورصة نيويورك التجارية. وفضلا عن ذلك، تم توزيع مجموعة من

الوثائق المتعلقة بالبورصات الناشئة للسلع الأساسية في كافة أرجاء العالم، وخصوصا البورصات الموجودة في أفريقيا، أثناء حلقة عمل نظمها الأونكتاد وعقدت إبان مؤتمر بورصات بيرغينستوك للعمليات الآجلة.

٦- التدريب البحري

٣٥- تشمل الأنشطة التي تم تنفيذها خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يلي: (أ) إنجاز التدريب عن طريق المراكز المرتبطة مع برنامج التدريب في مجال النقل البحري في أنغولا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة ومصر؛ (ب) وتنظيم سلسلة من الجلسات الإعلامية لجميع البعثات الدائمة في جنيف بما فيها بعثات إثيوبيا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة والكونغو ومصر وموزامبيق؛ (ج) وتنظيم حلقة عمل بشأن وضع خطة العمل الاستراتيجية العالمية المقبلة للتدريب البحري. وتم تمثيل المراكز الأفريقية للتدريب البحري من جانب مركز التدريب البحري في ساحل العاج وفرقة الدعم المركزية التابعة لبرنامج التدريب البحري.

٣٦- وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه قام مركز التدريب البحري الموجود في الأكاديمية العربية للعلم والتكنولوجيا والنقل البحري في مصر بإعداد دورة دراسية تفاعلية عن الإدارة البيئية في الموانئ على قرص CD-ROM بهدف توفير التعلم عن بعد في إطار الشبكة العالمية للتدريب البحري. وجرى عرض أول نتائج هذا العمل من جانب الأكاديمية في "اجتماع الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية في خدمات دعم التجارة: مفتاح النمو ذي الإمكانات الخاصة لأقل البلدان نمواً، المنعقد في جنيف من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والذي ساهمت فيه العديد من البلدان الأفريقية.

٧- برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية (برنامج التدريب التجاري)

٣٧- تم إجراء تقييم للمشروع النموذجي "شهادة الميناء"، الذي نفذ في ثلاثة مجتمعات محلية في موانئ بنن والسنغال وغابون، في اجتماع استعراضي ثلاثي انعقد في ليرفيل في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أسفر عن تقييم إيجابي للمشروع، وخاصة لأن المدربين العاملين في الموانئ ذاتها هم الذين اضطلعوا بمعظم أنشطة التدريب. وستقوم بعثة تقييم، فضلاً عن ذلك، بتقدير أثر أنشطة التدريب في البلدان المذكورة أعلاه.

٣٨- وعقد برنامج التدريب التجاري حلقة دراسية بعنوان "تدريب المدربين" مدتها ثلاثة أسابيع في لاس بالماس بجزر الكناري (إسبانيا) للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وشارك في هذه الحلقة مديرو مؤسسات تجارية تعمل في موانئ بنن وتوغو وتونس وجزر القمر وغينيا والكاميرون والمغرب. وعقدت حلقة دراسية أخرى "لتدريب المدربين" في ليرفيل في شباط/فبراير ٢٠٠١ لكل من القطاعين العام والخاص للأوساط العاملة في الموانئ في غابون.

٣٩- وتم إنتاج شريطي فيديو أحدهما بعنوان "حماية البيئة في الموانئ" والثاني عن "إدارة محطات الحاويات"، وسيشكلان جزءاً من مواد التعلم عن بعد التي سيتم استكمالها بأدوات تكنولوجية حديثة لتسهيل الحوار بين المعلمين والمدرّبين والمتدربين.

٤٠- وتستفيد كل من بنن وبوركينا فاسو ومالي من مشروع لبرنامج التدريب التجاري يهدف إلى تدعيم قدرات التدريب في ميدان التجارة الدولية. وسيشارك الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، في واغادوغو، بمختلف أنشطة المتابعة المتصلة بهذا المشروع، بما في ذلك إعطاء دورات عن برنامج التدريب التجاري. وقد حضر أول دورة إقليمية بعنوان "صياغة قوانين وسياسات المنافسة" في باماكو، مالي، ٢١ مشاركاً من المنطقة. وعلاوة على ذلك، عقدت دورة عن "تحليل آثار سياسات التجارة الدولية بنموذج عالمي": في كوتونو من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ لمقرري السياسات والمديرين التنفيذيين وغيرهم من العناصر الاجتماعية الفاعلة. وقوبلت هذه الدورة بقدر كبير من الارتياح. وتقرر إنشاء أفرقة عاملة لوضع نموذج عالمي للتجارة الخارجية.

٤١- وتم التأكد من صلاحية دورة تدريبية باللغة الإنكليزية عنوانها "التجارة والبيئة والتنمية"، في دار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وبما أن تقييم المشاركين للدورة كان إيجابياً، فإنه يتم ترجمتها إلى الفرنسية الآن. وتجري مباحثات مع أنغولا حالياً للتحقق من الاحتياجات في مجال التدريب. وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان الأخرى الناطقة بالبرتغالية. وأوفدت بعثة دراسية تمهيدية لكوناكري، غينيا، في شباط/فبراير ٢٠٠١ لتحديد الاحتياجات التدريبية وقدرات التعلم عن بعد فيما يخص دورات التدريب في مجال التجارة الدولية وقطاع الموانئ.

٨- مشروع التعاون التقني بشأن الوصول إلى الأسواق ، والقوانين والأفضليات التجارية

٤٢- الغرض الرئيسي من هذا المشروع هو زيادة قدرة الحكومات والمسؤولين الحكوميين من البلدان النامية على التفاوض حول الترتيبات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية مع نظرائهم من البلدان المتقدمة وفيما بينهم. وقد دأب الأونكتاد على التعاون، في هذا الصدد، منذ عام ١٩٩٨ تعاوناً وثيقاً مع شعبة تنسيق الصناعة والتجارة في أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في توفير المشورة التقنية في مجال قضايا السياسة العامة في إطار تنفيذ بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التجارة الرامي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة في الإقليم.

٤٣- وشارك الأونكتاد، على وجه الخصوص، في كل اجتماع شهري لمنتدى التفاوض التجاري، وقدم المشورة التقنية فيما يتعلق بعدة قضايا، بما فيها إلغاء الحواجز التعريفية، وقواعد المنشأ، وآليات تسوية المنازعات، ومكافحة الإغراق، ومن ثم، مؤخراً، التجارة في الخدمات. ويساهم الأونكتاد كذلك في أعمال التحضير والمتابعة الموضوعية للاجتماعات، وذلك بالتعاون مع أمانة شعبة تنسيق الصناعة والتجارة القائمة في دار السلام. وقد اضطلع

الأونكتاد خلال الفترة التي يشملها التقرير، بثماني بعثات وقدم تقارير ودراسات ومحاضرات ومشورة تقنية عن العديد من جوانب منطقة التجارة الحرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

باء- تنمية الخدمات

١- البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات

٤٤- في عام ٢٠٠٠، عقدت حلقتان دراسيتان إقليميتان للدول الأعضاء في مجموعة دول شرق أفريقيا (نيروبي، كينيا، ٢-٣ آذار/مارس) وللدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي (ماسيرو، ليسوتو، ٧-٩ حزيران/يونيه) في إطار المرحلة الثالثة من البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات. وعقدت هاتان الحلقتان كجزء من سلسلة حلقات دراسية بدأ إجراؤها في نهاية عام ١٩٩٩ لمساعدة البلدان الأفريقية المشاركة في الاضطلاع بأعمالها التحضيرية للمفاوضات المقرر عقدها حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٤٥- وافتتح البرنامج الأفريقي الرابع المنسق للمساعدة المتعلقة بالخدمات في حلقة العمل دون الإقليمية الأخيرة التي عقدت في ماسيرو لصالح بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي. والهدف منه هو مساعدة البلدان الأفريقية في إعداد نهج لتحرير التجارة في الخدمات على المستوى دون الإقليمي وتعزيز قدراتها التفاوضية في المفاوضات التي ستتناول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٤٦- ونتيجة لخطة عمل ماسيرو التي وافق عليها وزراء تجارة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، يدعم البرنامج الأفريقي الرابع المنسق للمساعدة في مجال الخدمات تكامل المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في مجال الخدمات. وعليه، يستخدم المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات كأداة لإجراء المفاوضات التجارية في مجال الخدمات على الأصعدة المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية. وعقد منتدى التفاوض التجاري الثاني للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي تحت مظلة البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات في جنيف من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي هذا المنتدى، حدد كبار المسؤولين في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي قطاعات الخدمات التي تتسم بأهمية خاصة لتحقيق التكامل دون الإقليمي والتي تشمل السياحة، والاتصالات، والنقل، والتشيد، والخدمات ذات الصلة بالطاقة والخدمات المالية. ويبحث المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي عن الأموال اللازمة لتنفيذ البرنامج.

٤٧- وفي نهاية عام ٢٠٠٠، عقدت حلقة عمل لافتتاح البرنامج الأفريقي الرابع المنسق للمساعدة في مجال الخدمات. وضمت حلقة العمل مسؤولين أفريقيين من العواصم والأمانات دون الإقليمية، ومندوبين يوجد مقر عملهم في جنيف وباحثين تابعين للبرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات للتصدي للقضايا التي تهم البلدان الأفريقية في المفاوضات الجارية المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٢- برنامج النقاط التجارية

٤٨- بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، كان قد بدأ تشغيل نقاط تجارية في بوركينا فاسو، والسنغال، وزمبابوي، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب. ويجري العمل على إنشاء أربع نقاط تجارية ككيانات قانونية وتشغيلية (في أثيوبيا، وأوغندا، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة). وهناك خمس عشرة نقطة تجارية في مرحلة دراسة الجدوى (بنن، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي، وزامبيا، والسودان، وغابون، وغينيا-بيساو، والكاميرون، وكينيا، ومالي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق). وبالإضافة إلى ذلك، وردت طلبات من ١٢ بلدا أفريقيا للمساعدة في إنشاء نقاط تجارية (أريتريا، وأنغولا، وبوتسوانا، وتشاد، وتوغو، وجيبوتي، وغامبيا، وغانا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وناميبيا).

٤٩- وتحدد اهتمام عدد من البلدان الأفريقية في العام الماضي ببرنامج النقاط التجارية الذي يعتبر في حالات كثيرة أنه يساهم في تضيق الفاصل الرقمي. وبوجه خاص، قررت جنوب أفريقيا اعتماد نموذج النقاط التجارية باعتباره دعامة لبرنامجها المتعلق بتنمية التجارة والاستثمار لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعرضت جنوب أفريقيا أيضا استضافة اجتماع أفريقي للنقاط التجارية في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٥٠- ولم تكن النقطة التجارية في دكا قادرة على تنمية خدمات توفير المعلومات التجارية فحسب، بل كانت قادرة أيضا على بدء تنفيذ برنامج مهم فريد من نوعه لتيسير التجارة يعتمد في معظمه على الموارد المحلية. ونجحت النقطة التجارية الدولية المصرية في إنشاء شبكة وطنية تتألف من ثماني نقاط تجارية تدير أعمالها بشكل كامل وتغطي المناطق التي يشتد فيها تركيز المؤسسات التي تحتاج إلى خدمات النقاط التجارية، وهي في سبيلها إلى إنشاء ثلاثة مكاتب إضافية للنقاط التجارية في البلد.

٥١- وحضر خمسة وعشرون ممثلا من ١٥ نقطة تجارية أفريقية الاجتماع العالمي السادس للنقاط التجارية في جنيف (٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) وقدموا فيه خدماتهم وأسهموا بنشاط في المناقشات. وقرر الاجتماع، في جملة أمور، إنشاء الاتحاد العالمي للنقاط التجارية. ولدى النقاط التجارية الأفريقية ثلاثة مقاعد في اللجنة التوجيهية التي تضم ١٤ عضوا.

٣- النظام الآلي للبيانات الجمركية

٥٢- أنشئ النظام الآلي للبيانات الجمركية أو يجري تنفيذه حاليا في ٢٧ بلدا أفريقيا إلى جانب ستة مشاريع أخرى قيد الإعداد في الوقت الحاضر تنتظر الحصول على تمويل من المانحين. ويستخدم النظام ١٣ بلدا في منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي و ١٠ بلدان في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. وهناك

بلدان في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا يستخدمان النظام الآلي للبيانات الجمركية في حين يستخدمه بلدان آخرون ليسا عضوين في التجمعات الإقليمية.

٥٣- وتتواصل المناقشات لتعزيز الدعم الإقليمي للبلدان المستخدمة للنظام ويجري النظر في تمديده ليشمل المشروع القائم حاليا لدى الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. وقد تم الآن تأسيس مشروع المرحلة الثانية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في لوساكا، وطلب رسميا إلى الأونكتاد تقديم اقتراح لإنشاء مركز داخل أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لتوفير الدعم الإقليمي باستخدام خبرة الأونكتاد التقنية جنبا إلى جنب مع خبرة الخبراء الإقليميين.

٤- التجارة الإلكترونية

٥٤- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التجارة الإلكترونية والإيرادات الضريبية في أبوجا بنيجيريا. وحضر الاجتماع ممثلون عن أكثر من ٣٠ بلدا. وناقش الاجتماع آثار التجارة الإلكترونية على الإيرادات الضريبية للبلدان النامية مع الإشارة بوجه خاص إلى الأثر الذي يحتمل أن تخلفه الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن ضرائب التجارة الإلكترونية على الإيرادات الجمركية. وأتاح الاجتماع أيضا إجراء تبادل مفيد للخبرات في تنفيذ مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية ومناقشة وضع استراتيجية مقبلة لهذا البرنامج على المستوى الإقليمي.

٥- النقل

٥٥- يوفر العمل مدخلات لوضع السياسة العامة والاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية. ومن بين القضايا المحددة التي ترتبط بشكل خاص بالبلدان الأفريقية نشرة/استعراض النقل البحري *The Review of Maritime Transport* (نشرة سنوية). وركز فصل من هذه النشرة التي صدرت في عام ٢٠٠٠ على التطورات الاقتصادية والبحرية التي شهدتها مجال النقل في أفريقيا جنوب الصحراء وتضمن معلومات عن النمو الاقتصادي والتجارة، والأساطيل التجارية الأفريقية، وسير حركة البضائع الرئيسية السائبة الجافة، وسير حركة النفط الخام ومنتجات النفط، وخدمات خطوط النقل النظامية وتكاليف النقل. وأتاحت دراسة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات في الموانئ الصغيرة معلومات للبلدان الأفريقية التي تنظر في تطبيق تكنولوجيا المعلومات أو التي تقوم بتطبيقها. وأعطى مثال على استخدام تكنولوجيا المعلومات من جانب هيئة الموانئ في غامبيا.

٥٦- ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع نظام معلومات إدارية لتحسين كفاءة النقل بتتبع المعدات والبضائع على وسائل النقل (السكك الحديدية، والطرق البرية، والبحيرات/الأنهار) وفي المحطات الوسيطة (الموانئ والموانئ الجافة) وبتقديم معلومات مسبقة عن وصول البضائع. وتم الآن إنشاء وحدة تتبع حركة النقل بالسكك الحديدية في

نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في ١٤ بلدا أفريقيا وتجري الآن مناقشة تنفيذ هذه الوحدة مع ثلاثة بلدان أخرى. ويلعب نظام المعلومات المسبقة عن البضائع دورا مهما في تنمية التجارة وتعزيز التكامل بين البلدان المجاورة. فهو يسمح لمتهدي النقل بنقل معلومات حيوية داخليا وخارجيا وهي معلومات يحتاجون إليها لتحسين الكفاءة على امتداد ممرات النقل التي يستخدمونها. وقد قلل نظام تتبع حركة النقل بالسكك الحديدية من أوقات المرور العابر، وضاعف إنتاجية العربة، وخفض أوقات تأخير العربة، وحسن موثوقية النقل وزاد التدفق النقدي^(٣).

٥٧- وسيبدأ تشغيل مشروع نظام المعلومات المتعلقة بعربات السكك الحديدية في الجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠١. ويربط هذا النظام نظم المعلومات التي تستخدمها ١١ شبكة سكة حديد في المنطقة الفرعية (أربعة نظم تستخدم نظام شبكة SPRINT للسكك الحديدية في جنوب أفريقيا وسبعة نظم تستخدم نظام تتبع حركة النقل بالسكك الحديدية المشترك بين الأونكتاد ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع).

٥٨- واستمر تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية لإصلاح إدارة ميناء بربرا وميناء بوساسو الواقعين في شمال الصومال وأسهمت هذه المشاريع في زيادة تدفق البضائع التجارية وبضائع الإغاثة في المرتفعات الأثيوبية. وشرع في تنفيذ الأعمال المتعلقة بإعداد مذكرة تفاهم للبضائع التي تمر عبر ميناء بربرا.

٦- التأمين والمالية

٥٩- في عام ٢٠٠٠، نظم الأونكتاد مؤتمرا بشأن "تنمية تأمين الائتمان في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط" في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. واشترك في الاجتماع أكثر من مائة مندوب ونظروا في القضايا المتعلقة بتأمين الائتمان وإعادة التأمين وتوفير معلومات عن الائتمان في الاقتصادات النامية في أفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط. وأنشئ فريق عامل يتألف من المشتركين في تنظيم المؤتمر ومن البنك الدولي واتحاد بيرن. وطلب إليه أن يتابع بانتظام التطورات في ميدان تأمين الائتمان وتوفير معلومات عن الائتمان في البلدان الأفريقية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، نظم الأونكتاد أيضا اجتماعا عن تأمين الائتمان في نيجيريا في إطار المؤتمر السنوي لمنظمة التأمين الأفريقية.

٧- النقل المتعدد الوسائط وتيسير التجارة

٦٠- في عام ٢٠٠٠، وقعت الحكومة الفرنسية على وثيقة مشروع "تنمية قدرات التدريب في التجارة الدولية لصالح بنن وبوركينا فاسو ومالي". ويتعلق أحد مكونات المشروع بالنقل المتعدد الوسائط وبالسوقيات. وهو يشمل عقد عدة حلقات عمل وإنجاز دراسات وطنية قصيرة عن سوقيات التجارة الدولية بالتنسيق الوثيق مع نظراء وطنيين مرشحين. وأجريت الاتصالات الأولية لتنفيذ الأنشطة التي يتضمنها هذا المكون.

٦١- وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الأونكتاد دراسة متعمقة بالتعاون الوثيق مع مركز التجارة الدولية في إطار مشروعه URT/97/004 بشأن "تيسير التجارة في جمهورية تنزانيا المتحدة" واستكملها في عام ٢٠٠٠. وقدمت الدراسة إلى السلطات في جمهورية تنزانيا المتحدة لكي تتخذ إجراءات بشأنها.

جيم- الدين وإدارة الدين

١- نادي باريس

٦٢- تواصل أمانة الأونكتاد الاشتراك بصفة مراقب في اجتماعات نادي باريس لإعادة التفاوض على الديون الثنائية الرسمية المستحقة على البلدان النامية. وازداد نط أنشطة نادي باريس زيادة كبيرة خلال العام الماضي. ففي عام ٢٠٠٠ والربع الأول من عام ٢٠٠١، أبرم ما مجموعه ٢٠ بلدا اتفاقات جديدة بشأن إعادة جدولته أو إعادة هيكلة ديونها مع الدائنين في نادي باريس. وكانت أربعة عشر من هذه البلدان بلدانا من أفريقيا جنوب الصحراء. وكانت ثمانية منها بلدانا فقيرة مثقلة بالديون خفف عبء ديونها بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستفادت أوغندا التي كانت أول بلد وصل إلى نقطة الإنجاز في الإطار المعزز، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، من عملية توحيد الدين التي وصل بمقتضاها التخفيض السابق للدين إلى مستوى شروط كولونيا. وأعيدت جدولة موارد سبعة بلدان أفريقية أخرى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي جمهورية تنزانيا المتحدة، وغينيا-بيساو، والكاميرون، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، والنيجر بشروط كولونيا، وهي خفض خدمة الدين بنسبة ٩٠ في المائة بالقيمة الراهنة واختيار الدائنين عموما إلغاء المدفوعات المستحقة إلغاء كاملا خلال فترة التوحيد. وخفف عبء دين بلدين آخرين من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هما أثيوبيا وسان تومي وبرينسيبي. بموجب شروط نابولي التي تنطوي على خفض خدمة الدين بنسبة ٦٧ في المائة بالقيمة الراهنة. وأبرمت جيبوتي وغابون وكينيا ونيجيريا من جانبها اتفاقات إعادة جدولة جديدة بشروط غير تساهلية لفترات تراوحت بين عام وعامين (باستثناء غابون التي سددت المتأخرات فقط). وبالإضافة إلى هذه البلدان الـ ١٤، تم القيام لصالح خمسة بلدان أفريقية من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي بنن، وبوركينا فاسو، وزامبيا، والسنغال، ومالي برفع مستوى اتفاقاتها الراهنة مع نادي باريس إلى مستوى الاتفاقات التي تخضع لشروط كولونيا.

٦٣- ويستطيع الأونكتاد أن يلعب دورا مهما في مساعدة البلدان المدينة على تخفيف ديونها إلى أقصى حد من خلال ما يقوم به من عمل تحليلي يتناول تنمية البلدان الأفريقية ومشاكل تمويلها الخارجي وما يقدمه من خدمات استشارية محددة لمساعدة هذه البلدان على تعزيز قدراتها على إدارة ديونها والتفاوض عليها. وتحدد طلب الحصول على هذه المساعدة خلال العام الماضي.

٢- مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٦٤- لا يزال عبء الدين المفرط واحدا من المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية. وثلاثة وثلاثون من هذه البلدان بلدان فقيرة مثقلة بالديون؛ وتستفيد بلدان أخرى مبدئيا من تدابير خاصة اتخذت لصالح أقل البلدان نموا. وقد ورد في التقرير السنوي عن حالة دين البلدان النامية الذي قدم إلى الجمعية العامة (A/55/422) أن الأونكتاد قد واصل بحثه وتحليله للسياسة العامة في مجال دين البلدان النامية خلال العام الماضي. وناقش التقرير مشاكل وضع وتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك تمويلها. وأفاد بأنه حتى المبادرة المعززة لا تستجيب بما فيه الكفاية لمشاكل دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن إلغاء عبء دينها المفرط سيتطلب نهجا أكثر جرأة. هذا بالإضافة إلى أن هناك حالات استثنائية ملحوظة رغم أن معظم البلدان الأفريقية المكبل بالديون بلدان فقيرة مثقلة بالديون و/أو من أقل البلدان نموا، ولا يمكن قصر مناقشة مشاكل الديون الأفريقية على اتخاذ مبادرات لصالح هذه الفئات من البلدان دون سواها.

٣- نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٦٥- خلال عام ٢٠٠٠، أوفد برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي ٢٥ بعثة إلى ١١ بلدا أفريقيا مختلفا أساسا لتدريب/تنفيذ الصيغة الجديدة ٢-٥ من النظام (في بعض الحالات الصيغة ١-٥-٢)، وبناء القدرة على إدارة الدين والمشاركة في الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية التي نظمها. والدعم الذي قدمه الأونكتاد إلى المنطقة قد تم إلى حد كبير بالتعاون مع معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في أفريقيا الشرقية والجنوبية.

٦٦- وخلال الفترة الممتدة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، نظمت حلقت عمل بشأن الصيغة ٢-٥ من نظام إدارة الديون والتحليل المالي بالاشتراك بين الأونكتاد ومعهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في لوساكا في إطار اتفاق التعاون القائم بين المؤسستين. وعقد الاجتماع لصالح المشرفين والمشغلين ذوي الخبرة لدى نظام إدارة الديون والتحليل المالي وضم قرابة ٣٠ مشتركا من أنغولا، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي. ويتبين من تقييم مفصل أن فائدة حلقة العمل كانت موضع تقدير كبير من جانب المشاركين.

٦٧- واتخذ المصرف المركزي لدول غربي أفريقيا ومصرف دول أفريقيا الوسطى في الآونة الأخيرة مبادرة إقليمية "Ple Dette" لصالح بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية ماثلة لتلك التي اتخذها معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية. ويمثل تمويل الأنشطة المشتركة قضية مهمة في هذا الصدد. وكانت أول نتيجة أسفر عنها هذا التعاون هي بعثة أوفدها نظام إدارة الديون والتحليل المالي إلى لومي بتوغو في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقدم فيها التدريب لكل من الموظفين التقنيين والمستخدمين النهائيين.

٦٨- ونظم برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي لصالح بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية أيضا حلقي عمل تقنيتين متقدمتين في جنيف لفائدة القائمين بإدارة دين موريتانيا. وكانت الحلقة الأولى عن تقارير تحديد المستخدمين وعقدت في آذار/مارس ٢٠٠٠. وكانت الحلقة الثانية عن عمليات نادي باريس وعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

الأثر

٦٩- من المسلم به عموما أن المشاريع القطرية التي يديرها نظام إدارة الديون والتحليل المالي تدر من المكاسب أكثر مما تكلف. وتتراوح تكاليف هذه المشاريع في أفريقيا ما بين ٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وما يزيد على ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة حسب ما يتم الاضطلاع به من أنشطة، وحجم قاعدة بيانات الدين الواجب حوسبتها وما يشملها المشروع من معدات وموظفين. وعلى أقل تقدير، يؤدي نظام إدارة الديون والتحليل المالي يؤدي عمله بزيادة فعالية إجراءات خدمة الدين والتحقق من أوجه عدم الاتساق في مطالبات الوكالات الدائنة. ويمكن تحقيق وفورات كبيرة أيضا بتفادي تكاليف لا لزوم لها مثل سداد مدفوعات زائدة عن الحد للدائنين أو دفع فوائد تغريم بسبب سوء مسك الدفاتر.

دال- الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع

١- الاستثمار

٧٠- نشر دليل لمالي في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية بشأن أدلة الاستثمار وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نموا. وتم الانتهاء من وضع دليل لأوغندا ويجري وضع اللمسات الأخيرة على دليل لموزامبيق. وخلال عام ٢٠٠٠، نظمت في أوغندا وموزامبيق حلقتا عمل لمناقشة الأدلة مع ممثلين من القطاع العام المحلي ومع القطاع الخاص (بما في ذلك مع المستثمرين الأجانب). وبالإضافة إلى ذلك، شرع فريق مستقل مكون من ٥ أعضاء في تقييم المرحلة النموذجية من المشروع وانتهى منه في شباط/فبراير ٢٠٠١.

٧١- واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير نشر صحيفة الوقائع المعنونة "Focus on the New Africa" التي تم إصدارها بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف. ووزعت صحيفة الوقائع التي تقدم نظرة عامة عن وقائع إيجابية تقل معرفتها مع ذلك عن أفريقيا كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر على قائمة منتقاة من ١٣ ٠٠٠ صانع قرار في شركات عبر وطنية في العالم.

٧٢- ويرد المشروع المتعلق "بتقييم الاحتياجات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا إلى أفريقيا" في إطار التعاون القائم بين الجنوب والجنوب. ويسعى إلى تعزيز فهم الطريقة التي يمكن بها للبلدان الأفريقية، وبخاصة لأقل

البلدان نموا، أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا وأن تستخدمه بفعالية لأغراض التنمية. وهذا المشروع يمكن أن يفيد أيضا في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في أقل البلدان نموا بتقاسم الخبرات التي اكتسبتها الشركات الآسيوية. وهو يهدف إلى زيادة توعية المستثمرين الآسيويين بإمكانيات الاستثمار التي تعرضها البلدان الأفريقية وإلى تحسين الآليات المؤسسية المطلوبة لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا. ووضعت تقارير عن تقييم الاحتياجات وملامح الاستثمار القطري في بوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، ومدغشقر، وموزامبيق. وستجري مناقشتها في اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى سيعقد في صيف عام ٢٠٠١.

(أ) الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتدريب

٧٣- نظمت الخدمات الاستشارية المعنية بالاستثمار والتدريب حلقتين تدريبيتين في القاهرة (حزيران/يونيه ٢٠٠٠) لفائدة الدبلوماسيين المصريين من المستويين العالي والمتوسط على التوالي، باعتبار ذلك جزءا من برنامج الأونكتاد لبناء القدرات على تعزيز الاستثمار. وشمل التدريب توجيه المستثمرين وأفضل الممارسات الدولية لتعزيز الاستثمار ودور البعثات الدبلوماسية في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

٧٤- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، أسهم الأونكتاد في برنامج تدريبي نظمته وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف في لوساكا، زامبيا، لفائدة المسؤولين في وكالات تعزيز الاستثمار من منطقة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

٧٥- وفي أعقاب بعثة البرمجة التي تمت في عام ١٩٩٩، تتعاون الخدمات الاستشارية المعنية بالاستثمار والتدريب مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تحديث القواعد والإجراءات المتعلقة بالمناطق الحرة في جيبوتي. وقدمت المشورة إلى وكالة تعزيز الاستثمار في جيبوتي بشأن برنامج عمل جديد وتنفيذ نظام معلومات قائم على الانترنت. واستعرض الأونكتاد مشروع قانون الاستثمار في كينيا وأعد تقريرا استشاريا عنه. وتم إطلاع رئيس مركز النهوض بالاستثمار الكيني على توصيات الأونكتاد في أوائل عام ٢٠٠١.

٧٦- وفي مالي، يجري وضع برنامج للمساعدة التقنية مع مركز النهوض بالاستثمار. وهذا البرنامج يجب أن يعزز أنشطة المؤسسة في مجال النهوض بالاستثمار وتوجيهه.

٧٧- ونفذت أوغندا استراتيجية "الدفعة الكبيرة" بشأن تعزيز الاستثمار التي أوصي بها في استعراض الأونكتاد لسياسة الاستثمار في أوغندا. وأنشئت تسع فرق عمل وأنجزت أعمالا تتعلق باستعراض وتنظيم الآلية الحكومية؛ وإجراء دراسات قبل مرحلة الجدوى بشأن الشحنات الجوية والميناء الداخلي واستعراض إمكانيات الاستثمار خاصة في قطاع القطن، وقطاع التعليم، والخدمات الطبية، والطباعة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات والخدمات المالية. وقدم عمل فرق العمل إلى رئيس البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٧٨- وأجرى الأونكتاد استعراضا لسياسة الاستثمار في موريشيوس وعقد حلقة عمل وطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لمناقشة النتائج. وطلبت الحكومة القيام بأنشطة لمتابعة تنفيذ التوصيات.

٧٩- وفي عام ٢٠٠١، سيجري الأونكتاد ثلاثة استعراضات جديدة لسياسات الاستثمار في أفريقيا: بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا.

(ب) برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية

٨٠- استمر العمل أيضا في برنامج عمل الأونكتاد المعني ببناء القدرات في البلدان النامية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بشأن القضايا المدرجة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وأتاح البرنامج مشورة الخبراء ويسر عقد عدة جولات للمفاوضات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار الثنائية. ونتيجة لذلك، تم التوقيع على ٤٢ معاهدة استثمار ثنائية للبلدان الأفريقية. ومن بين البلدان المشتركة، كانت هناك أثيوبيا، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجزر القمر، والجمهورية العربية الليبية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وغينيا، ومالي، ومصر، وموريتانيا، وموريشيوس. ويجري تنظيم حلقات تدريبية لعقد هذه المفاوضات. ومن المقرر عقد واحدة من هذه الحلقات من ٥ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في الإسكندرية، مصر، لفائدة البلدان الناطقة بالفرنسية. وعقدت حلقة دراسية نموذجية للمنظمات غير الحكومية من منطقة الجنوب الأفريقي في ناميبيا من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١. وكان من بين المشتركين ٢٠ ممثلا عن ٢١ منظمة غير حكومية ومنظمات مجتمعية ونقابات عمال من منطقة الجنوب الأفريقي.

٢- تنمية المشاريع

(أ) متعهدات المشاريع في أفريقيا: تجربة بلدان مختارة

٨١- صدر تقرير يتضمن نتائج البحث الذي أجري في إطار مشاريع مشتركة بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن متعهدات المشاريع في عدة بلدان أفريقية. وهو يلقي الضوء بصفة خاصة على العقبات التي واجهتها النساء ويستعرض التوصيات لتذليل هذه العقبات. ووضعت التوصيات على أساس خبرة متعهدات المشاريع والوكالات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية الداعمة للأعمال التجارية، كما تمت مقابلتها في أنشطة البحث وأنشطة المشاريع التي نفذتها كلتا المنظمتين.

(ب) أنشطة التعاون التقني

٨٢- يستمر تنفيذ أنشطة البرنامج في إطار برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) لتنمية وتعزيز مراكز الابتكار وتنمية المشاريع. وترسخ الآن وضع خطتي العمل في زمبابوي وغانا لتوثيق التعاون بين برامج الإمبريتيك في كلا البلدين وبين مراكز الابتكار وتنمية المشاريع. وعقدت أول حلقة عمل عن الإمبريتيك بشأن تسويق وتصدير المنتجات الغذائية في أكرا (غانا) من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

٨٣- وبرنامج المشاريع في أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مبادرة إقليمية تستهدف تعزيز روح المبادرة وتنمية المشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء. وتم اختيار الأونكتاد كمنظمة شريكة لتنفيذ مشاريع جديدة في أفريقيا شبيهة بمشاريع الإمبريتيك في إطار البرنامج وسيتعاون الأونكتاد مع البرنامج لتلبية الطلب المتزايد على برنامج الإمبريتيك من جانب أقل البلدان الأفريقية نموا.

٨٤- ويستهدف برنامج الأونكتاد المتعلق ببناء المؤسسات وروح المبادرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ٢٠٠٠: الذي تموله حكومة إيطاليا - وهو برنامج مدته ثلاث سنوات لبناء القدرات - الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتعزيز القدرة المؤسسية على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والنمو والمنافسة في ١٠ بلدان نامية في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي القرن الأفريقي. وخلال عامي ١٩٩٩/٢٠٠٠، شرع في تنفيذ أو توحيد الأنشطة في البلدان الأفريقية التالية: أثيوبيا، وأوغندا، وتونس، ومصر والمغرب.

(ج) تعزيز الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وتنمية المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا

٨٥- وضع خبراء استشاريون من مواطني أثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر تقارير عن بلدانهم تبحث مدى مساهمة الحوار بين القطاعين العام والخاص في وضع إطار متسق للسياسة العامة في مجالات تنمية المشاريع والمشاكل الخاصة التي تواجهها المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا في إجراء الحوار مع الحكومة. وستشكل هذه التقارير الأساس لوضع التوصيات في مجال السياسة العامة والمواد الأساسية لعقد الحلقات الدراسية على المستوى الوطني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إيفاد بعثات برمجة إلى البلدان الثلاثة جميعها بشأن العناصر الرئيسية التي تقوم عليها استراتيجية متسقة لتنمية المشاريع. ويجري العمل على نشر التقرير التوليقي في الوقت المناسب لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

(د) المحاسبة البيئية

٨٦- في إطار عمل الأونكتاد المتعلق بالمحاسبة البيئية التي تستهدف تحسين المحاسبة المالية البيئية والتقارير التي تضعها المشاريع بتوفير إرشادات لكل من واضعي المعايير ومعدّي البيانات المالية ومستخدميها، عقدت حلقة عمل

إقليمية في نيروبي من ١٣ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ بناء على طلب رابطة المحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية. وحضر هذه الحلقة أكثر من ٧٠ مشتركاً من خمسة بلدان هي أوغندا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وكينيا من بينهم ممارسون لأعمال المحاسبة، وكبار الموظفين التنفيذيين، ومديرو الشؤون المالية، ومحاسبون، وأخصائيو البيئة ومقررو السياسة الحكومية.

هاء-البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن العولمة والتحرير والتنمية البشرية المستدامة

٨٧- تم إيفاد عدة بعثات إلى تونس ومالي بصدد البرنامج العالمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن العولمة والتحرير والتنمية البشرية المستدامة. ويبحث هذا البرنامج الروابط بين التحرير والتنمية البشرية المستدامة بدراسة ما ترتبه هذه الروابط من آثار على وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية.

واو- المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا

٨٨- استمرت أمانة الأونكتاد في تقديم تقارير عن الأنشطة المشتركة بين الوكالات بصفتها وكالة رائدة لتوفير السبل والفرص التجارية في إطار المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا. وبوجه خاص، طلب إلى الأونكتاد تنظيم اجتماع بين الوكالات يتناول مشروع إطار تشغيلي للعمل بشأن تنويع الاقتصادات الأفريقية. وفي هذا الصدد، سيعقد اجتماع في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بمشاركة وكالات الأمم المتحدة المختصة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية للنظر في سبل ووسائل تنفيذ الإطار التشغيلي على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون تقرير الاجتماع أيضاً بمثابة مدخل للجزء الرفيع المستوى بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصص لأفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠١.

الحواشي

(١) إثيوبيا، أوغندا، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، غابون، غانا، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، مصر، وموزامبيق.

(٢) البلدان المستفيدة هي أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وكينيا.

(٣) انظر الفقرة ٥٢ من الوثيقة TD/B/EX(25)/2.

— — — — —